

Distr.: Limited
18 October 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مصر*: مشروع قرار

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٤٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢١٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٣١/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٧٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٢٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٣٥/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٤٢/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والميادين المتصلة بها،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا:

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين.



نحو متوازن ومتكامل، وبلاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس^(١)، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وإذ تشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٢) التي لم تودع بعد صك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تؤكد من جديد الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(٣)،

وإذ تحيط علما بالوثقتين اللتين تمخضت عنهما الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عُقدت في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦^(٤)،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٩٣/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)، الذي أكدت فيه الحاجة إلى أن تتخذ القارة الأفريقية إجراءات عاجلة لدعم التصنيع الشامل للجميع والمستدام لأفريقيا من أجل إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار، فضلا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٣٣/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، الذي شددت فيه على الدور الأساسي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة - في إطار استراتيجية شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلية - في القضاء على الفقر،

وإذ تشير كذلك إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي عُقدت في ليمبا، في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وإلى إعلان ليمبا: نحو تنمية

(١) المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٣) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٤) TD/519/Add.1 و 2.

صناعية شاملة للجميع ومستدامة^(٥)، الذي أعاد فيه المؤتمر العام التأكيد بشكل خاص على الولاية الفريدة المنوطة بالمنظمة وحدد فيه الأسس لأعمالها المقبلة من أجل دعم الدول الأعضاء في تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة،

وإذ تشير إلى أن خطة عمل أديس أبابا أقرت، في جملة أمور، بالأهمية الحاسمة للتنمية الصناعية للبلدان النامية باعتبارها مصدرا بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي وتحقيق القيمة المضافة، **وإذ تلاحظ** الجهود الجاري بذلها لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً^(٦)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية^(٧)، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية^(٨)، وإذ تسلّم بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة وبالحاجة إلى أمور منها تحسين التنسيق وزيادة جودة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتركيزه،

وإذ تلاحظ أيضا أن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يمكن أن تساهم بشكل فعال في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن تجمع على نحو متوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، **وإذ تنوه** بالتقارير التي تعدها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن التنمية الصناعية، وتبحث فيها التغيير الهيكلي والتنمية الصناعية من أجل تحسين إسهام الصناعة في الأنماط المستدامة من الإنتاج والاستهلاك، وفي الإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، ونمو الإنتاجية، والتكنولوجيا والابتكار، والكفاءة في استخدام الموارد، بما في ذلك الكفاءة في استخدام الطاقة، على سبيل المثال لا الحصر،

وإذ تكرر تأكيد حق كل بلد في تحديد استراتيجياته الإنمائية، وفقا لأولوياته الوطنية وبما يتماشى مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن ذلك، وإذ تشير إلى ما وقع من انسحابات من عضوية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وأهمية أن تفي الدول الأعضاء التي عليها مبالغ متأخرة بالتزاماتها، والأثر المحتمل أن يلحقه ذلك بقدرة المنظمة على إنجاز أنشطتها، وإذ تدعو في هذا الصدد جميع الدول إلى النظر في أن توائم الدعم الذي تقدمه والجهود الإنمائية التي تبذلها بحيث تتوجه نحو التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تسلّم بأهمية أن تبقى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على اتصال بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن تشجعها على الانضمام إلى المنظمة، أو على النظر في العودة إليها،

(٥) انظر: GC.15/INF/4، القرار م ع-١٥/١-١.

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٧) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٨) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

انطلاقاً من روح إقامة شراكة عالمية متجددة الحيوية من أجل التنمية المستدامة وبهدف تعزيز وسائل تنفيذ الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الأهداف والغايات المترابطة ذات الصلة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تسلّم أيضاً بأهمية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في معالجة الأسباب الجذرية للفقر بتقديم الحلول لتحقيق أهداف من بينها إيجاد فرص العمل وتحقيق التنافسية الاقتصادية والقدرة الإنتاجية، من خلال تعزيز ما تبذله من جهود في تشجيع التنمية الشاملة للجميع والمستدامة،

وإذ تشدد على الدور الحيوي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة كجزء من استراتيجية شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلية في مجالي القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، ودعم النمو الاقتصادي المطرد، وما يستتبعه ذلك من مساهمة لها في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما فيها أشد البلدان ضعفاً، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الاعتراف بالتحديات الكبيرة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، وإذ تشدد كذلك على أن البلدان التي تشهد حالات نزاع تحتاج أيضاً إلى اهتمام خاص، **وإذ تسلّم** بتنوع السبل المؤدية إلى تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، وإذ تسلّم، في هذا الصدد، بأن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته، وله الحق في تحديد مساراته الإنمائية والاستراتيجيات المناسبة له، وفقاً للقواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، مع مراعاة الاختلافات في القدرات والاحتياجات والمستويات الإنمائية الوطنية، وفي إطار الاحترام الواجب للسياسات والأولويات الوطنية،

وإذ تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تسلّم بالضرورة القسوى لإقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود وتتسم بالجودة وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار وتحقيق الغايات المترابطة لأهداف التنمية المستدامة الأخرى،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الصناعي الدولي في تشجيع التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وفي إيجاد فرص العمل اللائق وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع، ومكافحة التلوث، وإقامة شبكات المعرفة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وذلك من خلال إتاحة الطاقة النظيفة لأغراض الإنتاج، وكذلك في التصدي للتحديات والقضايا الرئيسية، مثل الفقر وتغير المناخ والتحويلات الديمغرافية وتزايد أوجه عدم المساواة،

وإذ تؤكد أيضاً أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها،

وإذ تشدد على أهمية تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لبناء وصون بنية تحتية صناعية قادرة على الصمود وتحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة،

وإذ تسلّم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية الحيوية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، وإذ تسلّم أيضاً في هذا الصدد بأن توافر بيئة مواتية على الصعيد الوطني أمر

حيوي لحشد الموارد الوطنية وزيادة الإنتاجية وحفز الاستثمار الطويل الأجل والجيد وتشجيع القطاع الخاص والاستفادة على نحو فعال من الاستثمار والمساعدة الدوليين وبأن الجهود الرامية إلى إيجاد تلك البيئة ينبغي أن تحظى بدعم المجتمع الدولي،

وإذ تشدد على الدور الهام الذي تضطلع به المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية، وكذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وإذ تؤكد في هذا الصدد مسؤولية الجهات الفاعلية في القطاع الخاص على استحداث ممارسات ونماذج جديدة للأعمال التجارية تكون شاملة للجميع، ومراعية للبيئة، وتتيح فرصاً متساوية للنساء والشباب، وتسخر التكنولوجيات الرائدة من أجل تحسين الإنتاجية،

وإذ تؤكد أن ضمان التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يتطلب الأخذ بسياسات صناعية وبأطر مؤسسية متسقة يدعمها على النحو الواجب الاستثمار اللازم في الهياكل الأساسية الصناعية والتكنولوجيا النظيفة والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والابتكار والتكنولوجيات البيئية وتنمية المهارات،

وإذ تشير إلى إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا بموجب قرارها ٣١٣/٦٩ ويادخل الآلية طور التشغيل بموجب قرارها ١/٧٠، وإذ تتطلع إلى مزيد من التعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة،

وإذ تشدد على أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بألا يترك الركب أحداً، وإذ تؤكد من جديد إدراكها أن كرامة الإنسان أمر أساسي، ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب ومنفعة شرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي للوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب،

وإذ تجدد التزامها بكفالة ألا يخلف الركب أي بلد أو أي أحد، وبتركيز جهودنا حيث تعظم التحديات، بما في ذلك بكفالة إدماج ومشاركة من هم أشد تخلفاً عن الركب،

١ - **تحيط علماً مع التقدير** بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(٩)؛

٢ - **تلاحظ مع التقدير** اعتماد إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(٤)؛

٣ - **تؤكد من جديد** الطابع الشامل غير القابل للتجزئة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٠)، مع التسليم في الوقت نفسه بأن تحقيق التصنيع الشامل للجميع والمستدام جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٤ - **تعترف** بالولاية الفريدة من نوعها المنوطة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية داخل منظومة الأمم المتحدة والمتمثلة في تشجيع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وبالمساهمة المهمة

(٩) انظر: A/73/121.

(١٠) القرار ١/٧٠.

التي يُتوقع أن تقدمها المنظمة، في إطار الشراكة مع غيرها من الكيانات والجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك مؤسسات وصناديق التمويل الإنمائي الجديدة المتعددة الأطراف، لتعزيز الشراكات والشبكات القائمة على المستويات العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حسب الاقتضاء، ووفقاً لولاية كل منها، في دعم الدول الأعضاء في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة؛

٥ - **تعترف أيضاً** بإسهام منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وسائر الكيانات المعنية، في تقديم الدعم اللازم للنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وفقاً لولاية كل منها، في سبيل زيادة فعاليتها وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛

٦ - **تعترف كذلك** بأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يمكن أن تؤدي دوراً بالغ الأثر في تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك أهداف وغايات التنمية المستدامة، حيث تستطيع البلدان أن تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية تتوافر لها الاستمرارية الذاتية في إطار مستدام من الناحية البيئية باتباع سياسات وممارسات شاملة للجميع ومستدامة في مجال التنمية الصناعية؛

٧ - **تكرر تأكيد** السياسات والإجراءات والأهداف المبيّنة في خطة عمل أديس أبابا^(١) من أجل الاستثمار في النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بغية التصدي بصورة فعالة للتحديات الرئيسية، من قبيل النمو وفرص العمل، والموارد والكفاءة في استخدام الطاقة، والتلوث وتغير المناخ، وتقاسم المعارف، والابتكار، والإدماج الاجتماعي؛

٨ - **تعترف** بأن تعبئة الموارد الوطنية والدولية وهيئة بيئية مواتية على الصعيدين الوطني والدولي محركان رئيسيان للتنمية المستدامة؛

٩ - **تشدد** على الفوائد التي يمكن أن تعود على البلدان النامية من تكثيف جهودها لتمويل تنميتها عن طريق تحسين تعبئة الموارد المحلية وتعزيز التمويل، انطلاقاً من قطاع صناعي قوي وحيوي، بهدف إحداث أثر طويل الأجل من خلال اشتراك الجهات المحلية والوطنية والإقليمية في تحمل المسؤولية عن ذلك؛

١٠ - **تؤكد** أن كل بلد لا بد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الصناعية وأن الملكية والقيادة الوطنيتين أمران لا غنى عنهما في عملية التنمية وأن السياسات والموارد والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لها دور لا يمكن توفيقه حقه من التأكيد، وتؤكد أيضاً أن من الأهمية بمكان أن تظل الدول قادرة على تصميم السياسات وتنفيذها بشكل فعال بما يتماشى مع التزاماتها الدولية وأن تراعي من خلال ذلك الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية المتفق عليها، حسب الاقتضاء؛

١١ - **تشير** إلى بدء عمل المنتدى العالمي للبنى التحتية في عام ٢٠١٦، بقيادة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وترحب بعقد الدورة المقبلة للمنتدى في بالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨،

(١١) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

وتتطلع إلى قيام تعاون في هذا الصدد لتمتين الصلات بين تطوير البنى التحتية والتصنيع الشامل للجميع والمستدام والابتكار؛

١٢ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أن تواصل، في حدود الولاية المنوطة بها، الترويج لأولوياتها الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق الازدهار المشترك والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية وحماية البيئة وتقوية المعارف والمؤسسات، من خلال مهامها الأساسية الأربع، التي تشمل التعاون التقني، وخدمات الاستشارة والتحليل والبحوث في مجال السياسات، ومهام وضع القواعد والأنشطة المتعلقة بالمعايير والجودة، وإقامة الشراكات من أجل نقل المعارف والتواصل والتعاون الصناعي؛

١٣ - تشير مع التقدير إلى مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بدعم التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، التي أطلقها زعماء مجموعة العشرين خلال مؤتمر القمة الذي عقده في هانغجو، الصين، في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦^(١٢)، والتي تهدف إلى تعزيز إمكانات تحقيق النمو والتنمية الشاملين للجميع لأفريقيا وأقل البلدان نمواً من خلال الخيارات الطوعية في مجال السياسات، وتتطلع إلى تنفيذها وتحث في الوقت نفسه مجموعة العشرين على مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في أعمالها وكفالة أن تكون أي مبادرات تتخذها مجموعة العشرين مكملة لمنظومة الأمم المتحدة ومعززة لها؛

١٤ - تعترف بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة على جميع المستويات، بما في ذلك في عمليات اتخاذ القرار، سوف يسهم إسهاماً حاسماً في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما فيها تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛

١٥ - تشدد على أن الجهود الوطنية ينبغي أن تلقى الدعم من الشركاء في التنمية، حسب الاقتضاء، ويلزم أن تستكمل بنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويسر التجارة وبتنحية الفرص للبلدان النامية التي تستهدف توسيع قاعدة صادراتها التنافسية بتعزيز قدراتها وتيسير التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها، وتعزيز مشاركة وإدماج المؤسسات من البلدان النامية، بما فيها المؤسسات الصناعية البالغة الصغر والصغيرة، في سلاسل القيمة والأسواق العالمية، مما يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مع مراعاة الدعم المقدم للتنمية الصناعية وسلاسل القيمة على الصعيدين المحلي والإقليمي، حسب الاقتضاء؛

١٦ - تشدد أيضاً على ضرورة أن يساهم المجتمع الدولي والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، في إيجاد بيئة مواتية للتنمية الصناعية المستدامة؛

١٧ - تؤكد ضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضاً، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي، وتؤكد الأهمية البالغة التي تكتسيها العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها ونقلها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات؛

١٨ - تعترف بأهمية دور القطاع الخاص ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التصدي لتحديات التنمية المستدامة، وتؤكد في هذا الصدد أهمية تعزيز الشراكات والشبكات القائمة وإقامة شراكات وشبكات جديدة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، بما يشمل التعاون

(١٢) انظر: A/71/380، المرفق.

فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأهمية المشاركة الكاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة؛

١٩ - **تؤكد** أن عدم وجود قطاع يتسم بالدينامية للصناعة والصناعات التحويلية من العوامل الكثيرة التي يمكن أن تؤدي إلى اتساع الفجوة في الدخول بين الأغنياء والفقراء وإلى تآكل شبكات الحماية الاجتماعية، وكذلك إلى إبقاء التفاوت داخل البلدان وفيما بينها؛

٢٠ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تنظيم حوارات علمية وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين كي تنشط المنظمة في القيام بدورها المهم في تحقيق التكافؤ في الفرص وتيسير الترابط بين الصناعة والابتكار والبنى التحتية من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوجه أعم؛

٢١ - **تلاحظ** استمرار تعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج؛

٢٢ - **تؤكد** العمل المتواصل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باعتبارها محفلا عالميا لنشر المعارف وتقديم المشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات الصناعية وتجارب التصنيع الناجحة وأفضل الممارسات في هذا المجال، وكذلك بشأن الاتجاهات والتحديات المستقبلية، من مثل مؤتمر القمة المعني بالصناعات التحويلية والتصنيع الذي عُقد في أبو ظبي من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧، ومنتدى فيينا للطاقة، ومؤتمر الصناعة الخضراء؛

٢٣ - **تنوه** بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والابتكار الصناعي وتعميم استخدام العلم والتكنولوجيا في نظم الإنتاج الوطني؛

٢٤ - **تشجع** التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي بوصفه آلية للتعاون الصناعي الدولي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها من أجل نشر السياسات والممارسات الجيدة وتعزيز فرص العمل اللائق، بما في ذلك لصالح الشباب والنساء؛

٢٥ - **ترحب** بقيام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بمواءمة إطار سياساتها المتوسط الأجل مع الدورة الجديدة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛

٢٦ - **ترحب** ببرامج الشراكة القطرية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي أطلقت بالفعل، باعتبارها نموذجا واعدة لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة لدولها الأعضاء، وتتطلع إلى مواصلة توسيع نطاقها لزيادة نطاق تغطيتها الجغرافية مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة بمختلف البلدان على النحو المنصوص عليه في إعلان ليما؛

٢٧ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة مساعدة البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بمجالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، على المشاركة في الأنشطة المنتجة، بطرق منها تنمية الصناعات الزراعية المستدامة والأعمال التجارية الزراعية المستدامة التي تُحسن الأمن الغذائي وتقضي على الجوع وتوجد فرص عمل

وتتسم بمجداها الاقتصادية، وتشجع في هذا الصدد الجهات المانحة الجديدة غير التقليدية على دعم العمل الفريد من نوعه الذي تقوم به المنظمة في هذه المناطق؛

٢٨ - تشجع على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ونقل التكنولوجيا ونشرها واستخدامها وفق شروط متفق عليها في سياق بناء المشاركة في التجارة الدولية عن طريق تنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛

٢٩ - تشجع على توفير الدعم لاستيفاء المعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والتصنيع وإدماج النساء والشباب في عملية التنمية؛

٣٠ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على دعم البلدان النامية، بناء على طلبها، وبما يتماشى مع أولوياتها الإنمائية، للارتقاء بمستوى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، عن طريق مساعدتها في بناء قدرات إنتاجية وتجارية مستدامة، بطرق منها دعم السياسات المتبعة في سياق إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وفي بناء قدرات مؤسسية لتعزيز الإنتاج السليم بيئياً والمستدام، بسبل منها برامج الإنتاج الأنظف وإدارة المياه المستعملة في الصناعة، والكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة، واستعمال أشكال كفاءة حديثة ميسورة التكلفة من الطاقة في أغراض الإنتاج، وبخاصة في المناطق الريفية، ومن خلال التعاون المستمر مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بالحصول على الأشكال الحديثة من الطاقة والكفاءة في استعمال الطاقة وبالطاقة المتجددة؛

٣١ - تشجع أيضاً منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أن تواصل تعزيز دورها في مساعدة البلدان النامية على توليد المعارف ونشرها بطرق منها استخدام شبكتها العالمية من مكاتب تعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا ومراكز الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد ومراكز التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب، ومراكز التكنولوجيا الدولية، وعن طريق معهدها لتنمية القدرات ومبادراتها المعروفة بمبادرة "شبكات من أجل الرخاء"؛

٣٢ - تكرر تأكيد أهمية الترويج لإنشاء المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتنميتها كاستراتيجية لتحقيق التنمية الصناعية، والدينامية الاقتصادية، والقضاء على الفقر والجوع، وإيجاد فرص العمل، بوسائل منها حشد الموارد واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التنمية المستدامة الشاملة للجميع، وتشير في هذا الصدد إلى توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن إيجاد فرص عمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

٣٣ - تسلّم بأهمية تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، وتشجع الشركات، حسب الاقتضاء، ولا سيما الشركات المسجلة في البورصات والشركات الكبيرة، على النظر في دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورة الإبلاغ لديها، وتشجع الأوساط الصناعية والحكومات المهتمة والأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تضع، بدعم من منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، نماذج لأفضل الممارسات وتيسر العمل من أجل دمج التقارير المتعلقة بتوافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، آخذة في اعتبارها الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة بالفعل مع إيلاء الاهتمام بشكل خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك احتياجاتها في مجال بناء القدرات؛

٣٤ - **ترحب** بالدعم الذي تواصله منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتقديمه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(١٣) ومبادرة (تسريع) تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا وخطة تصنيع الأدوية لأفريقيا وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي الرامية إلى مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا؛

٣٥ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود التي يبذلها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية لدعم التنمية الصناعية عن طريق برامج التمويل، وتشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على العمل بشكل وثيق مع مصارف التنمية الإقليمية بشأن تنفيذ استراتيجياتها الإقليمية، بما في ذلك مع مصرف التنمية الأفريقي بشأن تنفيذ استراتيجية التصنيع لأفريقيا؛

٣٦ - **تؤكد** أهمية الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في حدود ولايتها، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، والحد من أوجه اللامساواة وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣٧ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أن تواصل، في حدود ولايتها، الترويج لأولوياتها المواضيعية المتمثلة في تحقيق الازدهار المشترك والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية وحماية البيئة، من خلال مهام التمكين الأربع التي تضطلع بها، والتي تضم التعاون التقني؛ والخدمات الاستشارية في مجالات التحليل والبحوث والسياسات؛ ومهام وضع القواعد والأنشطة المتعلقة بالمعايير والجودة؛ وإقامة الشراكات من أجل نقل المعرفة والتواصل والتعاون الصناعي، بهدف تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفقاً لإطارها البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ ومع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من النتائج المتصلة بالتنمية في هذا الصدد؛

٢٨ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في حدود ولايته وموارده، أن تكفل عدم تخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٣٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والسبعين بنداً فرعياً معنوناً "التعاون في ميدان التنمية الصناعية" في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى".